

خطة البحث:

مقدمة.

المبحث الأول: ماهية الأزمة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المصرفية.

المبحث الثاني: آثار الأزمة المصرفية على الجهاز المصرفي و
الحلول المقترحة.

المطلب الأول: آثار الأزمة المصرفية على الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة.

خاتمة.

مقدمة:

يشكل النظام المصرفي قلب اقتصاد البلاد و يزود بالمال المطلوب للنمو الاقتصادي و تطوير الأعمال التجارية بصورة خاصة في البلدان النامية فهم لا يملكون أسواق رأسمالية متطورة و لذلك فإن الإعتدال المصرفي يمثل المورد المالي لتغطية تكاليف توسيع الاعمال الصغيرة. و بدون تلك الموارد المالية، لا يمكن للشركات أن تتطور و لا لفرص العمل أن تتوفر. و لكن الأزمات المصرفية مازالت موجودة و ذلك لأن إعاره المال أسهل بكثير من استعادته. و عندما تنفذ البنوك من المال يصبحون غير قادرين على إعاره المال و بالتالي فالتوسع الاقتصادي قد يتوقف. لذلك تعتبر الأزمات المصرفية خطيرة جدا. إن الأزمة المصرفية المكسيكية في 1995

و الأزمات المصرفية الآسيوية من 1997 إلى 1998 أودت بتلك البلدان إلى فترات ركود جدية الشيء الذي أثر على المجتمع بشكل عام . اليوم العديد من البلدان تخاف الأزمات المصرفية .

ما إن تبدأ الأزمة المصرفية فإنها تنتشر . فإذا كانت المشاكل في مصرف واحد تصبح علنية ، فالمودعون الصغار يصبحون خائفين من سحب أموالهم من ذلك المصرف الشيء الذي يسبب فشل هذا البنك فيزيد من عناوين المقالات حول ذلك ما يخيف أناسا أكثر و يدفعهم لسحب أموالهم و يتسببون بفشل البنوك الأخرى. فجأة تلاحظ تدفق الناس إلى البنوك مما يشعر الحكومة المصرفيين بالرعب و يجعلهم يفعلون ما بوسعهم للتكتم عن الخبر و يصبح من الصعب على المراسلين تغطية مجريات الأحداث المصرفية.

الإشكالية المطروحة: فيما تتمثل الأزمة المصرفية و ماهي انعاساتها على الجهاز المصرفي؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أسباب الأزمات المصرفية؟
- ماهي تأثيراتها على الجهاز المصرفي؟
- ماهي الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمات بأقل المخاطر؟

المبحث الأول: ماهية الأزمة المصرفية

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية

تسمى أزمة مصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ولها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.¹

وقد ورد تعريف آخر للأزمة المصرفية معتبراً أن:

"الأزمة المصرفية تنشأ من هشاشة الجهاز المصرفي الذي تؤثر فيه مجموعة من العوامل من ضمنها صدمات الاقتصاد، بنية السوق المصرفية، هيكلية مجلس إدارة المؤسسة والمؤسسات المختصة بأسواق الائتمان ومتغيرات الاقتصاد السياسي واعتبر أن بعض الأزمات هي نتيجة المشاكل البعيدة الأمد والتي ظهرت على السطح مؤخراً، بينما الأزمات الأخرى هي حوادث مفاجئة تنفجر بسبب صدمات ظاهرية عرضية ويندرج كلا النوعين تحت الضعف المؤسساتي".²

المطلب الثاني: أسباب حدوثها

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث الأزمات المصرفية نذكرها في:

1- الإقراض الموجه إلى الأعمال التجارية الغير مربحة التي تكون تحت الإدارة الحكومية، والتي تعرف كذلك بـ "إقراض السياسة". إن العديد من البلدان أثناء عصر اشتراكية الدولة لم يكن عندها قطاع مصرفي خاص. في البلدان مثل روسيا والصين وفيتنام، وجدت البنوك فقط لتمويل النشاطات الحكومية والمشاريع المملوكة للدولة وإقراضهم كان نادراً ما يستند إلى المعايير المالية الصحيحة. كان لدى العديد من هذه الشركات الرسمية موظفين زائدين وغير أكفاء، ولم يطلب من تلك الشركات تحقيق الأرباح. ولم تكن الحكومات تدعم هذه الأعمال التجارية بشكل مباشر بل استعملوا النظام المصرفي لتحويل الأموال إلى هذه الشركات. فقد كانت الإعانة المالية الطريق الأكثر وضوحاً لدعم الأعمال التجارية والوظائف التي خلقوها. ولكن تمويل الشركات من خلال النظام المصرفي وضعت البنوك تحت الخطر. في العديد من هذه البلدان كان هناك بنوك مصنفة والتي مولت عدة أنواع من الصناعات، المزارعون، والتجارة الخارجية. في البرازيل، أرغمت الحكومة البنوك لتوقف هذا النوع من القروض المقسمة حسب الإقطاع وأخرجت مصارف إقليمية تنموية مخصصة.

2- الإقراض الغير معتمد مالياً يبعد خطوة واحدة عن المشكلة الثانية: الإقراض الفاسد. قامت نصف البنوك الخاصة الصغيرة في فيتنام بإقراض المال لأصدقائهم. ولم يكن هناك ضمانات مالية على هذا الإقراض، من قبل الشركات الصديقة ولم يكن هناك أيضاً ضمانات

¹ أينا سكيفيرين بادرة لحوار المختصين السياسيين الأزمات المصرفية
² إيزن غسان حواط، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية جامعة دمشق 2013 ص17

صارمة لاسترداد المال. كما أن مثل هذه المشاكل يُمكنُ أن توجد أيضاً في الدول الرأسمالية. فعلى سبيل المثال فضائح القروض و المدخرات في تكساس، فقد اتهمت المنظمات الاتحادية مدراء المصارف بالإفراط و تجاوز الحدود في إعطاء القروض إلى "الداخليين".

3- التعرّض المفرط إلى القطاعات يسبب "فقاعات". بعض البنوك تعرضت لمشاكل بسبب الإفراط في إقراض قطاعات معينة. إن الحاجة إلى الإقراض المالي سبب في أغلب الأحيان ارتفاع مفرط في قيمة الأصول إلى درجة التي تتجاوز قيمة الثروة "المعقولة". بينما كانت الأسعار في هبوط، عملت البنوك على رفع ضمانات اكتتابها بأعلى من قدرها. المثال الأكثر شيوعاً عن " الفقاعة"، العقارات حيث أن شركات الإنترنت هي المثال الأقرب و الكلاسيكي من وقت بعيد. قامت البنوك في تايلند و الفيتنام بإقراض المال للشركات التي قامت ببناء أو شراء عمارات المكاتب. و بعد ذلك بوقت قريب هبطت أسعار تلك العمارات و بذلك لم تُعد تلك الشركات قادرة على إعادة دفع قروضهم. فهناك عدد من البنوك التايلاندية تعرضت للأذى لتقصير سداد تلك القروض، و بانكوك عانت من المئات من العمارات المكتيبة الفارغة.

4- إن البنوك على علاقة وثيقة في تقلبات العملة. فآزمات العملة يُمكنُ أن تُؤدّي إلى الآزمات المصرفية، والعكس بالعكس و أحياناً الاثنان يظهرا معاً. ويمكن أن ندعو هذا الحدث باسم "ظاهرة الأزمة التوأمية " فإذا قامت البنوك في الدول النامية بالإقراض بالدولار و هبطت قيمة العملة المحلية فسيكون من المكلف أكثر إعادة القرض بالدولار و بذلك سوف تتدهور ميزانيات تلك البنوك. تلك كانت المشكلة الرئيسة في كوريا و اندونيسيا خلال الأزمة الآسيوية و واحدة من الأسباب التي دعت الأرجنتين لتأجيل تخفيض قيمة البيزو أثناء الأزمة في 2001.

5- أي ارتفاع في أسعار الفائدة : يُؤثّر على البنوك أيضاً و ذلك ببساطة لأن أسعار تلك الفائدة العالية سوف تجعل القروض أعلى عند الإعادة. خلال الأزمة الآسيوية شجع صندوق النقد الدولي البلدان على التلاعب بأسعار الفائدة لدعم عملايتهم، الذي كانت في هبوط مستمر. وما إن ارتفعت أسعار الفائدة (و التي وصلت إلى 30 % في اندونيسيا) بدأت البنوك بالفشل أيضاً.¹

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عدم التكافؤ بين السندات التجارية الطويلة المدى و القصيرة الأمد. إذا ارتفعت أسعار الفائدة، فـ

لمصرف يجب أن يبدأ بدفع سعر فائدة أعلى إلى مودّعيه. لكن قروضه الطويلة الأجل لا يُمكن للمصرف أن يدفع سعر الفائدة الجديد لمودّعيه. و ذلك تكون قيمة قروضه انخفضت بينما قيمة الودائع ارتفعت مما يقوده للإفلاس. هذا هو السبب الرئيسي لأزمة القروض و المدّخرات في تكساس في أوائل الثمانينات، عندما رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بشكل مفاجئ لتفادي التضخم. حيث واجهت بنوك القروض و المدخرات بارتفاع سريع بكلفة الإيداعات في الوقت الذي استثمرت فيه بكثرة في رهن المنازل. و التي عدلت في انخفاض سعر الفائدة. كما سبب

¹ المرجع السابق

ارتفاع أسعار الفائدة العالية الكساد و إهمال القروض، مما أوصل لخسائر ببلايين في القروض والمدخرات.¹

6- الاختيار المضادّ : حسب النظرية الاقتصادية، فإن أسعار الفائدة العالية تشجع على الاقتراض السيئ. الشيء الذي يبدو غريباً ولكنه في الواقع هو كذلك : فعندما تكون قيمة الفائدة 5 % فإنه من غير المكلف اقتراض المال. بينما عندما تكون قيمة الفائدة 15 % ستكون فقط الشركات المضطّرة نوعاً ما قادرة على الاقتراض بهذه النسبة العالية من الفائدة. الشركات القوية سوف تحصل على المال من مكان آخر. ويمكن أن نعرف الشركات التي تقترض بفائدة 15 % أقلّ جدارةً بالاعتماد وعلى الأغلب سوف تتخلف على القروض. و هنا يكمن الخطر فالبنوك التي لا تستطيع التمييز جيداً بين البنوك الضعيفة والقوية (معلومات لا متناظرة)، سوف يخافون من أنهم لن يستعيدوا المال المدفوع لذا يرفعون نسبة الفائدة إلى 20 % . فالشركات الوحيدة التي تقترض بنسبة 20 % تكون مضطّرة بشكل كبير و هكذا تستمر العملية.

7- "الاختلال بالتوازن الاقتصادي " و الذي غالباً ما يترافق مع الخسارة المالية و سياسة خزينة الدولة و عندما تقرر الحكومات و البنوك المركزية الإقلال من بتزويد المال على سبيل المثال بخفض نسبة الفائدة أو زيادة الأنفاق الحكومي غالباً ما يعني أن البنوك منحت القروض الكبيرة بدون أخذ إجراءات وقائية كافية فيما يخص الكفاءة الائتمانية لعملائهم. ففي الوضع الطبيعي، ليس هناك مشكلة و لكن عندما يكون هناك تراجع اقتصادي فإن نسبة القروض المستحقة الغير مسددة سوف تزيد.

8- الافتقاد إلى الإشراف الصحيح والتعليمات المصرفية بالبنوك المركزية. غالباً ما تفتقد الدول النامية إلى التعليمات الكافية كونهم لم يعزروها بالشكل الأمثل. فمن الممكن أن تكون الرقابة ضعيفة على التسليف، الافتقاد إلى التأمين على الودائع المصرفية و القليل من متطلبات رأس المال. فمن الصعب على البنوك المطالبة بتأمين كما أن الحكومة لا تدعم البنوك عندما يحاولون جمع الديون. و هنا يكمن دور الأنظمة التي يمكن أن تناقش و لكن ليس هناك سؤال يمكن أن يثار أثناء الأزمات المصرفية و ذلك لفقدان الأنظمة الجيدة

¹ أينيا سكيڤيرين بادرة لحوار المختصين السياسيين الأزمات المصرفية

المبحث الثاني: أثار الأزمة المصرفية علي الجهاز المصرفي و الحلول المقترحة

المطلب الأول: أثار الأزمة المصرفية علي الجهاز المصرفي¹

هناك عديد من الدراسات التي قامت بالبحث في عملية انتقال أثر الأزمات أو مايعرف بالعدوى ومن هذه الدراسات ما قدمه " مات بريتسكر " سنة 2000 حيث أشار في دراسته إلى أن هناك ثلاث احتمالات لانتقال الصدمات الحقيقية من دولة لأخرى:

من بينها ما يسمى بالعدوى وهي أن تنتقل وتنتشر الأزمة من مجموعة أسواق أو دول من مؤسسات إلى مجموعة أخرى من الأسواق أو الدول أو المؤسسات و تنتشر العدوى من خلال أربعة وحدات مكونة للنموذج وهي القطاع الحقيقي RS و البنوك BANK والأسواق المالية FM والمؤسسات غير المالية NBFMP .

تنتقل الأزمة من خلال القطاع الحقيقي في دولة A إلى قطاع حقيقي في دولة B :

وفق هذه الآلية فإن العدوى تنتشر من خلال الإرتباط الحقيقي المباشر من خلال التجارة في السلع و الخدمات في كلا الدولتين فمثلا الدولتان A وB تتبعان نظام الصرف الثابت وقد أصيبت الدولة A بصدمة حقيقية دفعتها لتخفيض سعر الصرف ليكون عند مستوى أقل من المرغوب فيه وهذا التخفيض قد يكون تلقائي نتيجة لعمليات المضاربة و مع وجود المنافسة بين كلا الدولتين A و B فإن الدولة B تقوم بخفض العملة لتتمتع بوضع تنافسي أفضل من الدولة A التي انخفض معدل الصرف فتمتعت بمزايا تنافسية وهذه الآلية عجزت عن تفسير عدوى انتشار الأزمة بين البرازيل ودول جنوب شرق آسيا.

انتقال العدوى من قطاع حقيقي في الدولة الى قطاع حقيقي في الدولة من خلال بنوك تزاوول نشاطها على نطاق دولي :

وفي هذه الآلية تنتقل الصدمات الحقيقية من الدولة وذلك من خلال التأثير على المركز المالي لآحد البنوك التي تزاوول نشاطها على نطاق دولي و يزاوول نشاطه الدولي من خلال منح القروض للشركات العامة في الدولة وعلى ذلك فإنه في حالة حدوث أزمة في دولة A يقوم البنك بتغيير حجم الائتمان المقدم أو يغير من محفظة القروض الخاصة به التي يمنحها المقترضين في الدولة و يتبع في نفس الحال مع الدولة و من ثم ينتقل اثر الصدمة التي واجهة البنك في الدولة الى الدولة فتحدث العدوى و هذه الآلية اثبتت نجاحا في تفسير العدوى في العديد من الدراسات الاقتصادية

انتقال العدوى من خلال تفاعل المؤسسات المالية :

وفق هذه الآلية فإن انتقال العدوى من دول لأخرى يكون بحدود أزمة في القطاع الحقيقي في دول الذي قد يؤدي الى فشل البنك و يحدث خسارة لأصوله في تلك الدولة وعليه فحدوث

الازمة في ذلك البنك الذي يمارس نشاطه على نطاق دولي يدفع المودعين الى سحب أموالهم من البنوك المحلية في الدولة وهي ما يطلق عليها الاقتصاديين ان أزمات الانقطاع الحقيقي قد تنتقل من دولة لأخرى من خلال روابط الائتمان وهو ما يطلق عليها الاقتصاديون عدوى المؤسسات المالية .

انتقال العدوى من خلال التفاعلات بين البنوك المتعاملة دوليا و الأسواق المالية:1

حيث أن آلية انتقال الأزمة من قطاع حقيقي في دولة إلى القطاع الحقيقي في الدولة من خلال أثر الكفاءة عملية الوساطة المالية للبنك و ذلك بوجود استثمارات خاصة لهذا البنك في تلك الدولة و كذلك في عديد من الدول فحدوث خسائر لهذا البنك تسبب في إحداث أزمة السيولة و أزمة إئتمان في الأسواق المالية للدولة مما يؤثر على القطاع الحقيقي و ذلك من خلال انتقال أزمة البنك إلى الأسواق المالية.

و هناك آلية أخرى لانتقال العدوى في حالة أن أسهم البنك تكون ضمن المحافظ المالية لبعض المؤسسات في السوق المالية و عليه فإن تدهور قيمة هذه الأسهم قد يؤثر على وجود محافظ متضمنة لها.

انتقال العدوى من خلال التفاعلات بين الأسواق المالية و المؤسسات المالية :

هذه الآلية تبين بديل آخر لانتقال الأزمة من خلال التفاعل بين مؤسسات و البنوك و ذلك من خلال انتقال الأزمة التي نشأت في القطاع الحقيقي في الدولة و في هذه الحالة أيضا يخسر البنك أمواله في السوق المالية في الدولة و هو ما يدفعه لتعديل محفظة القروض في الدولة و الأخرى و هي آلية انتقال العدوى من الأسواق المالية إلى المؤسسات المالية .

انتقال عدوى المؤسسات المالية من خلال المؤسسات غير المالية:

وفق هذه الآلية فإنه في حالة وجود سوق مالية غير بنكي، مؤسسات غير مالية و هو سوق يعبر عن صغار المستثمرين و أموال المخاطرة و المتعاملون في هذا السوق تتغير مراكزهم المالية نتيجة لحدوث الأزمة في الأسواق المالية في الدولة و يقومون بنقل أثر العدوى إلى الأسواق المالية في الدولة و بالتالي إلى القطاع الحقيقي.

انتقال العدوى في الأسواق المالية من خلال البنوك:

و في هذه الآلية فإن انتقال العدوى من القطاع الحقيقي للدولة إلى الأسواق المالية فيها مما يتسبب في إحداث أضرار بالبنك و الذي يؤثر بدوره على الأسواق المالية في الدولة و من ثم يتأثر القطاع الحقيقي لهذه الدولة .

المطلب الثاني: الحلول المقترحة¹

1. إعادة تمويل البنوك: هناك عدّة أشكال للاستمرار بإصلاح ضرر الأزمة المصرفية وإعادة ملء المصرف بفتح حساباً برأسمال جديد. أحياناً، و بعد إعادة السيطرة على البنوك المتضررة، تعتمد الحكومة إلى زيادة رأس المال بشكل كبير. أو سيقومون بإصدار سندات حكومية لتمويل رأس المال. هذه المساعي غالباً ما تكون مكلفة جداً، قد يصبح هناك التضخم المالي إذا كانت الحكومة تقوم بطبع المال لتقوم بالدفع لإعادة التمويل.
2. نزع القروض السيئة. حوّلت في ماليزيا، القروض المستحقة الغير مسددة في البداية إلى شركة إدارة موجودات وبعد ذلك قامت بتصفية ممتلكاتها تاركة البنوك بوضع أفضل. (هذه ما يتماشى مع إعادة تمويل البنوك. ما عدا ذلك، أنت تعرّي المصرف من أصوله وتحمله فقط بالمسؤوليات).
3. البيع إلى بنوك أجنبية. فالبلدان التي قامت بتصفية بنوكهم المفلسة إلى المنافسين الأجانب غالباً ما يخلصون بأنظمة مصرفية أقوى. لكن يُمكن أن يكون هناك جوانب سلبية، أيضاً. فعلى سبيل المثال، هناك بنوك أجنبية لا تهنّم للإقراض المحلي كثيراً. فمثلاً بنك "سيتي بنك" في إكوادور غالباً ما يعمد لإعارة الفرع المحلي لشركة /أي بي إم/ ثم إلى شركة محلية صغيرة. بالإضافة إلى ذلك فإذا دخل المصرف المحلي بمشكلة لاحقاً فليس هناك ضمان سيقدم من قبل الكفيل الأجنبي الكبير. يُمكن فقط ل ABN Amro أن يُقرّر الانسحاب والشطب على حساباتهم.
4. إغلاق البنوك. هذا هو الحل الأفضل بالنسبة للبلدان التي تعاني كثير من الفساد. فإن إغلاق بضعة بنوك واقعة في مشاكل بشكل كبير يشير إلى ان الحكومة جديّة في عملها على الإصلاح كما تُعلم المودّعون بأن ليس هناك ما يخافونه. فإذا لم تغلق أسوأ البنوك، فمن المحتمل أن يعودوا إلى عاداتهم القديمة ويقعوا في المشكلة ثانية. على أية حال، فإن إغلاق البنوك يُمكن أن يُسبب اضطراب، ما يُرسل الإشارة المعاكسة. ما يئنه المودّعون و يجعلهم قلقين إذا كانت البنوك الأخرى تعاني من مشاكل يجعلهم يُسرّعون لسحب أموالهم قبل أن يغلقوا كغيرهم. في أندونيسيا، فقد فرض صندوق النقد الدولي على الحكومة بإغلاق 14 بنك في نوفمبر/تشرين الثاني، 1998، وفي نهاية الشهر تقريباً ثلثي البنوك الأندونيسية عانت من تنقل في الإيداعات.

¹ إيزن غسان حواط، إدارة الأزمات المصرفية و تأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية جامعة دمشق 2013 ص22

عرض بعض الأزمات المالية:

* أزمة وول ستريت 1987 (أزمة الاثنين الأسود):¹

حيث شهدت الأسواق المالية الأمريكية بداية عام 1987 ازدهارا كبيرا و اقبل المستثمرون و المضاربون على شراء الأسهم على نطاق واسع جدا على الحد الذي وصلت فيه قيمة مؤشر الداوجونز الى حوالي 2700 نقطة في بداية النصف الثاني من العام 1987 و في أيلول انخفض المؤشر فجأة الى وفقد 208 نقاط في يوم واحد فقط و هو ما نسبته 21.6 من مستواه في اليوم السابقو سمي هذا اليوم لاحقا بالاثنين الأسود و تكمن أسباب هذا الانخفاض في:

تدخل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في أسواق السندات الأمريكية برفعه لسعر الخصم لجعل السندات الحكومية أكثر جاذبية للمستثمرين

2- رفع أسعار الفائدة من قبل الإحتياطي الفدرالي الأمريكي بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم و بالتالي هبوط بأسعارها.

3- سياسة أوامر البيع لأجل المتبعة في الأسواق الأمريكية و التي كانت تتم عبر وسائل الاتصال الالكترونية و هو ما ساهم في لعب دور مهم في انخفاض قيمة الأسهم بشكل مفاجيء و سريع.

4- انفجار فقاعة الأسعار حيث تضخمت أسعار الأسهم بسبب موجات المضاربة إلى أسعار تفوق قيمتها الحقيقية.

5- تراجع ثقة المستثمرين بالدولار حيث كان قد سجل تراجعات متعددة في سعر صرفه أمام العملات الرئيسية كايين الياباني و المارك الألماني.

و بالنسبة لنتائج الأزمة فيمكن تلخيصها في:

- تحقق خسائر رأسمالية لكبرى الشركات الأمريكية لانخفاض أسعار أسهمها
- ازدياد حجم التعثر في المصارف لعدم قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم بسبب تراجع ادخاراتهم جراء خسائر الأسهم التي كانوا يحتفظون بها.

تمت معالجة الأزمة من خلال إيقاف التعامل بالبورصات بشكل مؤقت و تخفيض أسعار الفائدة و قيام الحكومة الأمريكية بعمليات البيع و الشراء في السوق للحفاظ على توازنها، و تم لاحقا وضع إجراءات و ضوابط رقابية لتنظيم عمل الأسواق المالية و تضيق الأثار السلبية لعمليات المضاربة.

¹ إيزن غسان حواط ، إدارة الأزمات المصرفية و تأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية جامعة دمشق 2013 ص22

* أزمة المكسيك 1994

حازت المكسيك في الفترة الممتدة بين عامي 1988-1993 على ثقة واسعة من قبل المستثمرين والمجتمع الدولي و ذلك بعد نجاحها في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الحكومة بتطبيقها إثر تعرضها لأزمة الديون الخارجية عام 1982 و قد بذلت الحكومة جهودا في سبيل الإنفتاح التجاري فانضمت الى اتفاقية الجات في حينه و انضمت لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.

و قد ساهمت النتائج الإيجابية المحققة بتدفق رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في المكسيك و ساهم في ذلك فروق أسعار الفائدة التي شجعت على الاقتراض من الخارج و الاستثمار في المكسيك و تزامن هذا الأمر مع زيادة كبيرة في الائتمان الممنوح، وفي النفقات العامة، إضافة الى بعض الإضطرابات السياسية ما شكل ضغوطا على العملة المحلية (البيزو) فانخفض الاحتياط الأجنبي من 26.8 مليار دولار وهو ما يعتبر احد اهم الأسباب وراء الازمة المكسيكية التي تفاقمت أثارها لاحقا بسبب الإجراءات التي اتخذتها حكومة المكسيك حيث توجهت لرفع أسعار الفائدة للحيلولة دون خروج رؤوس الأموال ، وعملت على تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بوجوب تخفيض سعر البيزو امام الدولار الأمريكي للعمل على تعويمه لاحقا وبدأت الازمة في البلاد عندما جاءت التوقعات عكسية فآثار هذ التخفيض نوعا من الذعر المالي في صفوف المستثمرين خوفا من فقدان قيمة نقودهم فهرعوا لآخراج أموالهم الامر الذي زاد الضغط على البيزو وافقده حوالي 30% من قيمته و انخفض احتياط الأجنبي الى 10 مليار دولار. وساهمت عوامل أخرى في تفاقم الازمة المكسيكية وهي :

-ضعف رقابة البنك المركزي على كل من أسواق أسعار الصرف و الجهاز المصرفي
-عجز في الميزان التجاري

¹ إيزن غسان حواط ، إدارة الأزمات المصرفية و تأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية جامعة دمشق 2013 ص22

* أزمة المؤسسات المالية و المصرفية في اليابان: 1

عانت اليابان من إخفاقات كبيرة في المصارف المتوسطة و الصغيرة الحجم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مما حدا بالجهات الاشرافية ممثلة بوزارة المالية اليابانية و مصرف اليابان المركزي الى فرض أنظمة رقابية شديدة على أداء المؤسسات المالية المصرفية و الغير مصرفية واطلق على هذ النظام نظام القافلة (convoy system)

كانت أسباب الازمة تتلخص في ما يلي :

- 1- قصور الإفصاح المالي الذي كان مترافقا بقصور الرقابة من قبل الجهات التي اشرنا اليها سابقا
 - 2- تحمل المصارف لمخاطر متزايدة في ظل الانفتاح المالي و الذي تفاقم اثره بانخفاض أسعار العقارات وازدياد حجم القروض الرديئة وخاصة في سوق القروض العقارية و الذي كان يسمى ب(jusen) وهي عبارة عن شركات وسيطة أنشئت للاقراض السكني .
- وكانت معالجة الازمة تتم من خلال :
- 1- حقن أموال للبنوك و المؤسسات المالية حيث بلغت المساعدات الحكومية نهاية عام 1999 ما يقارب 500 مليار دولار.

2- دمج المصارف ببعضها البعض او تامين مصارف أخرى من قبل الحكومة.

خاتمة:

يمكن أن يشار إلى القرن الأخير بالأزمات المصرفية المتكررة خلاله. فإن الكساد الأعظم نوعا ما كان ناتج عن حالات فشل المصارف في الولايات المتحدة وغيرها حيث شهدت الثمانينات و التسعينات فشل في البنوك في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى اضطرابات في الأمور الاقتصادية فيما بعد الإنتقال إلى الشيوعية بالإضافة إلى الأزمة المالية الآسيوية الشرقية مما جعل الاستقرار المادي من أولويات الاهتمام العالمي و كنتيجة لهذه الأحداث فقد طور صناع السياسة العديد من الأعمال الوقائية لمنع الأزمات من الحدوث :

احتياجات كفاية رأس المال فقد قامت لجنة بازل و بنك التسويات الدولية (بي أي أس) و الذان يعملان على خلق اتفاقيات بين الدول الصناعية المتقدمة حول النظم المالية على وضع الأسس لاحتياجات كفاية رأس المال ففي الوقت الراهن أي دولة تتبع تعليمات اللجنة سوف تضع جانبا 8% من الأصول المعرضة للخطر لتغطية القروض التي لم تدفع .

تأمين ودائع مصرفية فقد قامت الحكومة الأمريكية في أعقاب حالات فشل المصارف أثناء الكساد الأعظم في الثلاثينات بخلق شركة تأمين الودائع المصرفية الإتحادية (أف دي أي سي) و هي وكالة اتحادية مستقلة تعمل على حماية المودعين في حالات الازمة بالإضافة إلى مراقبة البنوك .

قائمة المراجع:

- 1- إدارة الأزمات المصرفية و تأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية ،
إيزن خسان حواط ، جامعة دمشق.
- 2- بادرة حوار المختصين السياسيين الأزمات المصرفية إينيا سكيفيرين.
- 3- قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي و المصرفي العربي ، مزبود إبراهيم
جامعة المدينة.